

دور منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في تحقيق التنمية المجتمعية

إعداد الباحث الشاب:

خالد الدواوسة

بإشراف:

د. عبير عبد الرحمن ثابت

د. وسيم الهابيل

أ. طلال أبو ركة

2017

قدمت هذه الأوراق البحثية ضمن جهود بال ثينك للدراسات الاستراتيجية في تطوير مهارات البحث العلمي حول قضايا المجتمع الفلسطيني وتوطين إنتاج المعرفة في فلسطين.

مقدمة :

تعد المؤسسات الأهلية أو المجتمع المدني وما تعرف بـ (NGO) A non-governmental organization عنصر أساسى وهام جداً في مكونات أي أمة أو دولة من الدول، لما لها من دور إستراتيجى وداعم في تعزيز الحقوق المحلية والدولية والارتقاء بشخصية الفرد عن طريق نشر المعرفة والوعي وثقافة الديمقراطية، وتعبئة الجهود الفردية والجماعية لمزيد من التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتأثير في السياسات العامة وتعميق مفهوم التضامن الاجتماعى. لذلك تعتبر ركن من أركان الدولة في سبيلها للنمو بالمواطن والعمل على رفع من قيمته والدفع باتجاه إحساسه بالإنتماء لمجتمع يعمل من أجل تيسير سبل العيش الكريم له لتلعب دوراً مكملًا لدور الحكومة أو السلطة في تخفيف العبء عن كاهلها في مجالات عديدة منها المصاريف وتزويدها بالطاقت البشرية والقدرات والمهارات الخدمتية الإنتاجية التي تشكل تحدي في كثير من مراحل نمو الحضارات والأمم فإما أن تكون عامل إيجابى أو عامل سلبى يستنزف إمكانات موجودة وموارد متوفرة وإهدارها كان أولى أن يتم المشاركة في التخطيط والبحث للاستفادة من جدواها.

بديهيًا فإن التنمية هي ارتقاء المجتمع والانتقال به من الوضع الثابت إلى وضع أعلى وأفضل، وما تصل إليه من حسن لإستثمار الطاقات التي تتوفّر لديها، والموجودة والكامنة وتوظيفها للأفضل. أي أنها عبارة عن تحقيق زيادة سريعة تراكمية ودائمة عبر فترة من الزمن في الإنتاج والخدمات نتيجة استخدام الجهود العلميّة لتنظيم الأنشطة المشتركة الحكوميّة والشعبية.

ولأن الشعب الفلسطينى على مر تاريخه القديم والحديث تعرض لصراعات وحقب صعبة ومريرة من نواحي سياسية وإقتصادية وحتى إنسانية،

تحاول هذه الورقة بكلمات بسيطة أن تتطرق لبعض العناوين المهمة في فهم الواقع التنموي الفلسطينى وبعض المشاكل التي مر بها المجتمع الفلسطينى والتي أثرت بشكل مباشر وغير مباشر في تراكم كم كبير من المشاكل والأعباء على الإقتصاد الفلسطينى بشكل عام مروراً بالمنظمات الأهلية والمؤسسية التي ترعرت وناضلت في ظل أوضاع سياسية وإقتصادية قاسية وصولاً بالطبع إلى المواطن أو الإنسان الفلسطينى المغلوب على أمره في إيجاد مخرج مما يمر به من أزمات خانقة في سبيل تطوير نفسه وتحسين معيشته حتى كاد لا يدري أو يجهل أحياناً كيف تدور الدائرة عليه وكيف تجري الأمور في غير صالحه.

وتتبع أهمية تناول موضوع التنمية ودور المنظمات المدنية في تكوين وربط بعض المتغيرات والأسباب ببعضها وبطريقة نشوئها ونتائجها وما خلفته من مشاكل وظواهر قديمة جديدة في البيئة الفلسطينى في الضفة والقطاع

علي حدٍ سواء والتذكير بالأدوار التي يجب إتخاذها في سبيل محاولة الوصول إلي حلول أو مقترحات وتوصيات للتخفيف من الأعباء النفسية والإجتماعية والشقوق التي يخلفها القصور في عمل بعض المؤسسات الحكومية أو الأهلية نتيجة لأسباب (خارجية) كالإحتلال وما يفرضه من عقوبات وحصار وضرائب وإتفاقيات مكبلة لأي نمو للإقتصاد الفلسطيني سواء علي المستوي الحكومي أو الأهلي أو (داخلية) كسوء تخطيط أو إدارة من قبل هذه المؤسسات، وأسباب أخرى قد تكون ساهمت بشكل مقصود أو غير مقصود في تدهور الحالة النمائية ووصولنا إلي مجتمع إستهلاكي بشكل كبير مثل الحالة العربية وغيرها من مسببات .

لمحة عامة حول تطور المجتمع المدني الفلسطيني:

في السياق التاريخي للمجتمع المدني الفلسطيني يمكن رصد أربع محطات رئيسة وهي:

المرحلة الأولى: ما قبل نكبة 1948:

واجه الشعب الفلسطيني في هذه المرحلة خطراً مزدوجاً تمثل في الانتداب البريطاني والحركة الصهيونية، حيث تواكب الاحتلال مع سياسية الحركة الصهيونية للاستيلاء على الأرض وتهويدها وكذا تهويد العمل ومحاولة نفي كل صفة وطنية عربية إسلامية عن فلسطين؛ وقد ترتب على ذلك أن كل فئات الشعب الفلسطيني تضررت من هذا الخطر المزدوج، الجميع وحدتهم المعاناة وضرورة مقاومة الاحتلال والتصدي لمحاولات الحركة الصهيونية الاستيلاء على أرض فلسطين. ومن هنا وضع الفلسطينيون على سلم اهتماماتهم تحقيق الاستقلال، وليس مجرد تحقيق مكاسب اقتصادية أو إجتماعية. وقد عرفت هذه المرحلة تعاضماً في تأسيس الأحزاب والنوادي والجمعيات، بالإضافة إلى انتفاضات وهبات وثورات، إلا أن هذا النهوض وهذه الحيوية في المجتمع المدني لم يكونا في مواجهة سلطة وطنية، بل في مواجهة قوات الاحتلال، وبالتالي زالت الفوارق بين ما هو سياسي وما هو مدني اجتماعي.

المرحلة الثانية: 1948 . 1965 . مرحلة التيه الوطني

كانت الفترة ما بين 1948 إلى 1965 مرحلة قاسية على الفلسطينيين، وعرفت الحركة الوطنية الفلسطينية حالة من الجمود السياسي والاجتماعي؛ بحيث لم يلاحظ ما يدل على وجود مجتمع مدني مستقل أو حركة وطنية فلسطينية مستقلة، ما عدا ما سُمح به للفلسطينيين من مشاركة في تنظيمات سياسية أو نقابية في بعض البلدان

العربية، كالأردن . التي ضمت إليها الضفة الغربية، حيث حمل الفلسطينيون الجنسية الأردنية . وسوريا والعراق من منطلقات قومية. ومع ذلك شهدت نهاية الخمسينيات وبداية الستينيات نهوض الوطنية الفلسطينية بفعل الدور النشط للفلسطينيين المنضوين داخل الأحزاب القومية، وكذا ظهور جريدة "فلسطيننا" التي كانت تصدرها "فتح" قبل أن تعلن عن نفسها رسمياً. ولكن وحيث أن الوضع العربي لم يكن يسمح بعد بعمل فلسطيني سياسي مستقل، فقد مارس الفلسطينيون نشاطهم السياسي من خلال اتحادات وتنظيمات شعبية نقابية، فتأسس في عام 1959 الاتحاد العام لطلبة فلسطين، وفي عام 1963 تأسس الاتحاد العام لعمال فلسطين، وفي عام 1965 تأسس الاتحاد العام للمرأة. واستمر الوضع هكذا حتى قيام منظمة التحرير الفلسطينية عام 1964 ثم انطلاق الثورة الفلسطينية المسلحة عام 1965 وما جاءت به من مستجدات.

المرحلة الثالثة: من 1964 إلى قيام الحكم الذاتي 1994.

تميزت هذه المرحلة باستعادة الحركة الوطنية الفلسطينية لحيويتها، ذلك أن تيقظ الشعور الوطني الفلسطيني، وانطلاق الثورة الفلسطينية المسلحة والهزيمة العربية في حرب 67، كل ذلك أعاد الحيوية للمجتمع الفلسطيني، ودفع بحركته الوطنية التي تمثلها م.ت.ف إلى تعزيز علاقتها بالمجتمع الفلسطيني في أرض الشتات ووضعها تحت إشرافها؛ ومن هنا سعت م.ت.ف إلى تأسيس وتفعيل مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني بما يعزز الشخصية الوطنية الفلسطينية، في مواجهة محاولات التشويه والإلغاء التي كانت تتعرض لها؛ ولاستقطاب قطاعات المجتمع الفلسطيني المختلفة، لتصب في مواجهة العدو الصهيوني.

المرحلة الرابعة: ما بعد اتفاقية أوسلو وقيام الحكم الذاتي:

بدخول منظمة التحرير الفلسطينية مسلسل التسوية وتوقيعها اتفاقية أوسلو، وبداية الحكم الذاتي الفلسطيني في مناطق من الضفة الغربية وقطاع غزة، عرف المجتمع الفلسطيني، والمجتمع المدني/السياسي خصوصاً، تحولاً جذرياً، فالعملية سعت إلى نقل المجتمع الفلسطيني من مرحلة الثورة والنضال، إلى مرحلة المراهنة على الحلول السلمية؛ وبالتالي إنهاء الثورة وحالة الحرب مع الكيان الصهيوني، مع ما يترتب على ذلك من تغير في وظيفة المؤسسات المدنية والسياسية التي ظهرت في مرحلة الثورة، ونقل مركز قوة حركية المجتمع الفلسطيني من خارج فلسطين إلى داخلها. إلا أن أهم تحول يخص موضوع بحثنا هو بداية ظهور التمايز ما بين مجتمع مدني ومجتمع

سياسي، ذلك أن السلطة الوطنية الفلسطينية التي تدير مناطق الحكم الذاتي أصبحت بمثابة (السلطة السياسية) أو مشروع دولة، وبالتالي لها حساباتها وسياساتها وارتباطاتها الناتجة عن مسلسل التسوية، وهي سياسة وارتباطات لا تتفق بالضرورة مع موقف كل الشعب الفلسطيني ومؤسساته المدنية والسياسية. (أبراش، شباط 2001)

حول مفهوم العلاقة بين التنمية والمجتمع المدني:

تضطلع مؤسسات المجتمع المدني بدور مزدوج حيث تسهم في مقاومة الاحتلال دون الإخلال بدورها في عملية التنمية البشرية وتعزيز الديمقراطية والعدالة الاجتماعية والمشاركة المجتمعية، وفي هذا السياق تم إقرار قانون الجمعيات الخيرية والمؤسسات الأهلية رقم 1 لسنة 2000 الذي منحها درجة من الاستقلالية في أداء عملها، كما تم إصدار قانون الأحزاب. ولكن إصدار هذه القوانين لم يتبعه تطبيق ناجح وسياسات تشجع هذه المؤسسات على ممارسة الديمقراطية الحقة في إدارة الكثير من مؤسسات المجتمع المدني حتى تصبح نموذجاً ديمقراطياً يحتذى به.

تسود حالة من غياب الديمقراطية وفقدان المأسسة والشفافية والتوثيق واللوائح الداخلية في عدد من المنظمات الأهلية، مما يسبب خللاً في الوظيفة وخلالاً في تحقيق الأهداف المرجوة، ومازالت هذه المنظمات تعتمد بشكل أساسي على المساعدات الخارجية، وبرغم ذلك، تعتبر المنظمات الأهلية في فلسطين أكثر حيوية من مثيلاتها في أقطار مجاورة وفي أنحاء العالم إذ أننا هنا نواجه جملة من التحديات الاستثنائية في مجتمعنا المدني بحيث فاقت جميع التصورات والممارسات الكولونية في التاريخ. أثبتت التجارب القليلة في مجال التعاون بين المؤسسات الحكومية والمنظمات الأهلية نجاحها وفعاليتها.

ويشهد شعبنا الفلسطيني في هذا الوقت مؤامرة تتضح خيوطها يوماً بعد يوم، وتهدف إلى تصفية قضيته العادلة واختزال حقوقه المشروعة، كما يتعرض لعدوان آثم وحصار خانق على يد حكومة شارون وذلك في ظل انحياز أمريكي كامل، وضعف في ردود الفعل الدولية يمنح الاحتلال ضوءاً أخضر للتماذي في عدوانه ضد الشعب الفلسطيني الأعزل. (مداد، المجتمع المدني الفلسطيني من الثورة إلى تأسيس الدولة، 1 يناير 1970)

معيقات التنمية في فلسطين:

الاقتصاد الفلسطيني نما وتشكل في ظل بيئة تشتمل على العديد من المخاطر التي هددت وحدت من قدرته على التطور وتحقيق التنمية المستدامة أبرزها: استمرار الاحتلال الإسرائيلي وتكريس تبعية الاقتصاد الفلسطيني لنظيره الإسرائيلي والاعتماد على الدعم والمساعدات الخارجية المرهونة بالمواقف السياسية وتزايد درجات عدم اليقين السياسي والاقتصادي.

لقد قامت السلطة الوطنية الفلسطينية بوضع العديد من الخطط والبرامج التنموية والاقتصادية والاجتماعية في الأراضي الفلسطينية لمواجهة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية وكانت تركز معظم هذه الخطط على الاعتماد على الذات، والتخلص من تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي، وتوفير بنية تحتية ملائمة لعملية التنمية الاقتصادية، و معالجة التشوهات الهيكلية الموجودة في البنية الاقتصادية الفلسطينية، ومعالجة مشاكل الفقر والبطالة، وتوفير الخدمات الاجتماعية الملائمة كالتعليم والصحة والإسكان، وعادة ما كانت هذه الخطط تصطدم بالبيئة المحيطة للتنمية التي فرضتها إجراءات وممارسات الاحتلال الإسرائيلي.

تتركز أهم هذه المعوقات فيما يلي:

(1) يشكل الاحتلال الإسرائيلي العائق الأبرز لجميع مساعي السلطة الفلسطينية لتحقيق التنمية، وبالتالي لا يمكن تحقيق تنمية حقيقية ومستدامة في ظل وجود الاحتلال الإسرائيلي وتحكمه في المعابر والحدود، حيث أن التنمية المستدامة والاحتلال مفهومان يتعارضان مع بعضهما البعض، فالاحتلال الإسرائيلي شكل وما يزال العائق الأبرز أمام الأفاق التنموية في فلسطين، فهو من ناحية يقيد حرية الحركة على المعابر ويفرض القيود على تواصل الاقتصاد الفلسطيني مع العالم الخارجي، ومن ناحية أخرى استمرار سيطرة الاحتلال على الأجواء البرية والبحرية والجوية وبالتالي ساهم بشكل كبير في خنق الاقتصاد الفلسطيني.

(2) اتفاق باريس الاقتصادي، الذي يمثل الإطار المرجعي والمنظم للاقتصاد والعلاقات الاقتصادية للسلطة، خاصة مع إسرائيل، والذي لم يوفر صلاحيات كافية لصياغة السياسات الاقتصادية والتنموية الملائمة والداعمة لبناء مؤسسات الدولة، بل رسخ الآليات التي تكفل استمرار حالة التبعية مع الاحتلال الإسرائيلي. منهجية الحصار الشامل التي مارستها إسرائيل تجاه الأراضي الفلسطينية وهي تشمل كافة الإجراءات والتدابير الأمنية والسياسية والاقتصادية التي اتخذتها إسرائيل بدوافع وذرائع متنوعة وعلى رأسها الأمنية.

3) إضافة إلى أن أن الاعتماد الكبير على المساعدات الدولية في تنفيذ الخطط التنموية يشكل تهديداً حقيقياً للاقتصاد الفلسطيني، نظراً لأن هذه المساعدات قد لا تستمر إلى الأبد، وبالتالي يجب أن لا تبقى عنصراً دائماً وثابتاً في الاستراتيجية الفلسطينية المتعلقة بإدارة الاقتصاد الفلسطيني، وتحديد توجهات تنميته، بل يجب النظر إليها باعتبارها مؤقتة وغير مضمونة تستوجب بذل أقصى ما يمكن من الحكمة والكفاءة في إدارتها واستغلالها عند توفرها، مع مواصلة البحث عن السبل الكفيلة بالتخلص من الاعتماد عليها.

لذلك وبناءً على ما سبق فإن مستقبل التنمية في فلسطين مرهون بزوال الاحتلال الإسرائيلي، لكي نستطيع التحكم بمواردنا، والتي بدونها سنظل رهينة المساعدات الخارجية والعجز الدائم في الموازنة وبالتالي بطء عملية التنمية. (جلس، 2016)

واقع التنمية في فلسطين:

يعاني الفلسطينيون في الضفة والقطاع أوضاعاً صعبة في ظل متغيرات محلية ودولية معقدة تنعكس بشكل مباشر وغير مباشر على الحياة المعيشية اليومية، فهناك القيود والعقبات والحواجز والحصار والإنقسام وإعاقة الإعمار مع بؤادر ركود عالمي وعدم استقرار، نظراً للانخفاض الشديد لأسعار النفط وتداعياتها، والحروب والتغيرات التي تعصف بالمنطقة، وما ينبني عليها من تحالفات دولية عديدة وصراعات متشابكة ومتداخلة. وأمام هذه الأوضاع تتعدد السيناريوهات التي تواجه مسار الاقتصاد الفلسطيني، يبحث يتعذر البناء عليها أو التكيف معها، مما يستدعي إنتهاج سياسات نوعية مرنة تتلاءم مع كل ما يطرأ من تطورات.

1. الناتج المحلي الإجمالي للسلطة الفلسطينية (الضفة والقطاع):

أ. معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي:

حسب بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، يلاحظ تراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2014، والتي تميزت بتطورات وأوضاع إستثنائية، وتحديدًا العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، الذي ألحق أضراراً بالغة بالبنية التحتية، والمؤسسات الإنتاجية، والمرافق العامة، والمساكن، مع إستمرار الحصار وتدمير الأنفاق الحدودية. ولذلك فقد إنخفض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.18% مقارنة بنسبة نمو 6.3% و 2.2% لسنتي 2012 و 2013 علي التوالي. ليكون هذا التراجع هو الأول منذ 2006 بعد عامين من التباطؤ، أخذاً في الحسبان فراق النمو بين الضفة والقطاع الذي يعكس التأثير المباشر علي مجمل الناتج في مناطق السلطة الفلسطينية.

ب. معدل نمو الناتج في الضفة الغربية وقطاع غزة:

كان هناك تباين ملحوظ في معدل النمو بين الضفة والقطاع في سنتي 2014 و 2015، ففي القطاع إنخفض بنسبة 15.1% سنة 2014 ثم عاد وارتفع بنسبة 6.8% سنة 2015، مقابل نمو إيجابي في الضفة قدره 5.3% و2.5% للسنتين المذكورتين علي التوالي.

أما عن إسهام كل من الضفة والقطاع في تكوين الناتج المحلي الإجمالي فكانت حصة الضفة عالية مقابل حصة منخفضة للقطاع، آخذين في الحسبان أعداد المواطنين، حيث يُشكل مواطنو الضفة 61% من مجموع مواطني الضفة والقطاع سنة 2015؛ هذا بالإضافة إلي المساحة الواسعة للضفة مقارنة بالقطاع، وإجراءات الحصار الإسرائيلي المشددة علي القطاع. مما يفسر إستمرارية إرتفاع إسهام الضفة في الناتج المحلي الإجمالي بالمقارنة مع نظيره في القطاع.

2. متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في السلطة الفلسطينية:

-المتوسط العام لنصيب الفرد:

إستناداً للبيانات المتاحة بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 1,737.4 دولار و 1,745.9 دولار لسنتي 2014 و 2015 علي التوالي، وبمعدل تراجع نسبته 3.1% سنة 2014 ونمو قدره 0.5% سنة 2015، أي بمتوسط سنوي سالب قدره 1.3%، مع ضرورة الإنتباه إلي أن هذا الأرقام محتسبة بالأسعار الثابتة، بناء علي أن سنة الأساس هي سنة 2004.

ويتضح أن نصيب الفرد من الناتج المحلي كان متزايداً في الفترة 2010-2011 بمعدل 7.1% في المتوسط. أما في الفترة 2012-2013 فقد هبطت نسبة متوسط النمو خلالها لتصيح الزيادة في نصيب الفرد 1.2% فقط، كإنعكاس لطبيعة الإرتباط بين الناتج المحلي ونصيب الفرد منه.

أما في الفترة 2014-2015 فنلاحظ تراجع متوسط نصيب الفرد ليعاني من نسبة سالبة قدرها 1.3% وبصورة عامة ظلت هذه الحصة من الناتج دون المستوي المطلوب، كما أخذت في الإنكماش سنة 2013، مما يزيد من حالة القلق وعدم اليقين بشأن قدرة الفلسطينيين نحو تصور مستقبل أفضل. (صالح، 2014-2015)

توصيات:

ولتحقيق متطلبات تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني في الصمود في وجه الاحتلال الإسرائيلي يجب العمل :

في مجال مواجهة الإحتلال

1. تنفيذ القرارات الدولية التي تضمن الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني في العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة المستقلة وعاصمتها القدس.

2. تطوير مساهمة مؤسسات المجتمع المدني الفلسطينية في النضال لتحقيق أهداف الشعب الفلسطيني،

3. تعزيز التنسيق مع مؤسسات المجتمع المدني في العالم في النضال المشترك من أجل السلام والمساواة.

4. إطلاق سراح جميع المعتقلين الفلسطينيين في سجون الاحتلال دون قيد أو شرط.

• في مجال صنع القرار

1- رفع نسبة مشاركة مؤسسات المجتمع المدني الفلسطينية في الحياة السياسية بأشكالها ومستوياتها المختلفة، ومشاركتها في رسم السياسات الحكومية وتعزيز مشاركتها في مواقع صنع القرار .

2- زيادة مساهمة مؤسسات المجتمع المدني الفلسطينية في الحياة السياسية بهدف تعزيز وضمان تحقيق مجتمع الديمقراطية والمساواة والعدالة الاجتماعية.

في المجال الاقتصادي

1- تمكين الشعب الفلسطيني من السيطرة على جميع موارده الاقتصادية على الأرض للانطلاق في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة.

2- تعزيز حقوق مؤسسات المجتمع المدني الفلسطينية الاقتصادية واستقلالها الاقتصادي.

3- ترسيخ مفهوم التنمية الشاملة بجميع مقوماتها التربوية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية لدى المجتمع.

4- توفير خدمات التأهيل والتدريب وسبل الوصول إلى الأسواق لرفع مساهمة مؤسسات المجتمع المدني الفلسطينية في أسواق الاستثمار وزيادة. (مداد، تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني في الصمود، 1 يناير

(1970)

المصادر

د. إبراهيم أبراش. (شباط 2001). المجتمع المدني الفلسطيني من الثورة إلى تأسيس الدولة. غزة: مجلة رؤية.

د. محسن محمد صالح. (2014-2015). التقرير الإستراتيجي الفلسطيني. غزة: مركز الزيتونية للدراسات والإستشارات.

رائد محمد حلس. (2016). معوقات التنمية في فلسطين. غزة: الإقتصادي.

مداد. (1 يناير 1970). المجتمع المدني الفلسطيني من الثورة إلى تأسيس الدولة. المركز الدولي للأبحاث والدراسات (مداد).

مداد. (1 يناير 1970). تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني في الصمود. المركز الدولي للأبحاث والدراسات (مداد).